الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٥٠ ليرة سورية

الأحد ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٠ | الموافق ٢٤ جمادى الأولى ١٤٤١ هـ | العدد ٣٣١٨ السنة الرابعة عشرة | **الناشر** | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | January 19, 2020 | No. 3318 | 14th year

موسكو: الوجود الأميركي في سورية استكمال للعدوان

| وكالات

جددت موسكو موقفها باعتبار الوجود الأميركي في سورية، أنه يتناقض بالكامل مع القانون الدولي.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أمس: إن هذا الوجود يأتي استكمالاً للأعمال العدوانية التي وقفت وراءها واشنطن، وانتهكت خلالها القانون الدولي كما جرى في يوغسلافيا والعراق وغيرهما من البلدان.

وأشارت زاخاروفا إلى أن «واشنطن تنتهك الاتفاقيات حيث تمتنع عن منح تأشيرات دخول إلى أراضيها لممثلي الدول الأجنبية، الراغبين بحضور فعاليات الأمم المتحدة».

على صعيد مواز، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون سيزور روسيا الأسبوع الجاري، كما سيزور دمشق، معرباً عن أمله بأن تسفر الجولة عن وضع جدول زمني لعمل «الدستورية».

البشير: القبائل العربية ترفض كل مشاريع التقسيم أو ما يسمى «الإدارة الذاتية»

| وكالات

أكد شيخ مشايخ قبيلة البكارة، نواف راغب البشير، أن العشائر العربية ترص الصفوف لمواجهة الاحتلالين الأميركي والتركي للأراضي السورية.

وقال البشير على هامش مشاركته في ملتقى قبائل وعشائر وادي الفرات: إن «القبائل العربية في منطقة شرق الفرات، ترفض رفضاً مطلقاً كل مشاريع التقسيم، أو ما يسمى «الإدارة الذاتية»، التي يطلقها البعض»، مضيفاً: «نحن في الوقت نفسه ندعم الحقوق الوطنية للأكراد السوريين ضمن وحدة أراضي سورية وسيادتها، وهناك المئات من الكرد الوطنيين، الذين يتواصلون معنا ومع حكومتهم الوطنية في دمشق».

ولفت البشير إلى أنه في المستقبل القريب ستكون هناك انتخابات برلمانية، وعليهم أن يكونوا على قدر المسؤولية الوطنية، من خلال المشاركة والحضور في صناعة مستقبل سورية».

الرئيس الأسد يصدر مرسومين تشريعيين لردع التلاعب بالنقد الوطني

يشدّدان العقوبات على من يتعامل بغير الليرة وينشر وقائع ملفقة تؤثّر على النقد

| الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس، مرسومين تشريعيين شدد بموجبهما العقوبات على كل من يتعامل بغير الليرة السورية، وعلى من يشيع أخباراً كاذبة لإحداث تدني أو عدم استقرار، أو زعزعة الثقة في متانة نقد الدولة.

وشدد المرسوم التشريعي الذي حمل رقم ٣ لعام ٢٠٢٠ عقوبة كل من يتعامل بغير الليرة السورية، كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري، أو التسديدات النقدية، سواء كان ذلك بالقطع الأجنبي أم المعادن الثمينة.

وبموجب المرسوم الذي قضى بتعديل المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣، أصبحت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات وغرامة مالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد أو الخدمات أو السلع المعروضة، فيما كانت العقوبة في السابق الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات والغرامة المالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد أو الخدمات أو السلع المعروضة، على ألا تقل عن مئة ألف ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حال كان المبلغ المتعامل به خمسة آلاف دولار فأكثر أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى أو المعادن الثمينة كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاث إلى عشر سنوات والغرامة المالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد على ألا تقل عن مليون ليرة.

كما قضى المرسوم بعدم جواز إخلاء السبيل في الجرائم المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣.

كما أصدر الرئيس الأسد المرسوم رقم ٤ لعام ٢٠٢٠، والذي بدوره شدد عقوبة كل من أذاع أو نشر أو أعاد نشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة أو وهمية بإحدى الوسائل الإعلانية، من كلام وكتابة ورسوم وصور وأفلام وشارات وتصاوير المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات، أو عن طريق شبكة الإنترنت لإحداث التدني أو عدم الاستقرار في أوراق النقد الوطنية، أو أسعار صرفها المحددة بالنشرات الرسمية، أو لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة، وسنداتها وجميع الأسناد ذات العلاقة بالثقة المالية العامة.

وبموجب المرسوم الجديد تم تعديل المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته، لتصبح العقوبة الاعتقال المؤقت وغرامة مالية من مليون إلى خمسة ملايين ليرة، فيما كانت سابقاً الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مائتين وخمسين ليرة إلى ألف ليرة.

كما قضى المرسوم بعدم تطبيق الأسباب المخففة التقديرية على الجرائم المعاقب عليها في المادة أعلاه، وعدم جواز إخلاء السبيل في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، في جميع أدوار التحقيق والمحاكمة.

الشعار: لا يجوز التساهل.. رحمون: دورنا تنفيذي.. المركزي: المحاسبة على العمليات التجارية وليس على حيازة العملة

خميس: لا محسوبيات في تطبيق مرسوم تشديد العقوبة للمتعاملين بغير الليرة

| هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحكومة جادة بكل ما تعني الكلمة للضرب بيد قوية لكل من تسوّل له نفسه التلاعب بالليرة، مضيفاً: لن نتساهل مع أحد، ولن نظلم أحداً.

وعقد مساء أمس اجتماع في رئاسة مجلس الوزراء برئاسة خميس حول موضوع منع التلاعب بالعملة الوطنية عقب صدور مرسومين تضمنا تشديد العقوبة للمتعاملين بغير الليرة.

واعتبر خميس أن موضوع «الدولرة» أمر خطير وبالتالي فإن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات وتعمل على تطبيق القوانين، متسائلاً: لماذا ٨٠ بالمئة من المحالّ التجارية والشركات تتعامل بالدولار وتتداول به بيعاً وشراء.

خميس أكد أن المرسوم التشريعي الذي تم تعديله سوف يكون هو الحسم، مضيفاً: ممنوع لأي إنسان ولأي وزارة التدخل عند تطبيقه يعني لا محسوبيات ولا واسطات وأن الموضوع سوف يتابع على أعلى المستويات.

وأكد خميس أن الحرب الممنهجة على سورية التي دمرت كل شيء فرضت تحديات كبيرة على عمل الحكومة بكل العناوين، ومشيراً إلى أن الحرب الاقتصادية على الاقتصاد السوري بدأت منذ سنة لكنها تطورت مؤخراً بشكل متسارع وبعناوين عديدة، منها منع إمدادات النفط من الوصول إلى سورية وغيرها.

وقال وزير الداخلية اللواء محمد رحمون: كوزارة دورنا تنفيذي بعد صدور المرسوم وتم إصدار التعليمات لمنع التعامل بالدولار والتشديد في تطبيق المرسوم التشريعي، مؤكداً أن الموضوع سوف يتابع من قبله شخصياً.

وأكد وزير العدل هشام الشعار أن ضعاف النفوس كان لهم الأثر الأكبر في ارتفاع سعر الصرف، مشيراً إلى أن قسماً كبيراً منهم لم يعِ النتائج لذلك لابد من الحزم ولم يعد يجوز التساهل أبداً.

واعتبر حاكم المصرف المركزي حازم قرفول أن زيادة الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية فاقمت الموضوع لجهة التعامل بالدولار، موضحاً أن المرسوم لن يعاقب على حيازة العملة الأجنبية وإنما على العمليات التجارية التي يتم تسديدها بالدولار.

اجتماع برئاسة رئيس مجلس الوزراء ضم وزراء الداخلية والعدل والإعلام والاقتصاد والتجارة الخارجية وحاكم مصرف سورية المركزي (سانا)

مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن في محيط مجلس النواب

الرئيس اللبناني يطلب من الجيش استعادة الهدوء

| وكالات

تجددت المواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية في العاصمة اللبنانية بيروت، خلال تحرك أطلق عليه اسم «سبت الغضب»، وسط دعوات لحماية المحتجين، ونزول الجيش اللبناني إلى الشوارع لضبط الأمن.

وتجمع المئات من المتظاهرين أمام البرلمان اللبناني، حيث قاموا بإطلاق مفرقعات نارية وحجارة باتجاه عناصر مكافحة الشغب، الذين ردوا بإطلاق القنابل المسيلة للدموع، واستخدام خراطيم المياه، فيما حاول بعض المحتجين دخول باحة مجلس النواب.

واشتعلت النيران في مخيم احتجاج بوسط بيروت، فاحترقت بعض الخيام، وتصاعدت ألسنة اللهب، من دون أن يتضح سبب الحريق، في وقت نفت فيه قوى الأمن الداخلي تقارير إعلامية عن قيام بعض أفرادها بحرق المخيم.

وطالبت قوى الأمن الداخلي اللبناني، المتظاهرين السلميين بالابتعاد عن مكان أعمال الشغب حفاظاً على سلامتهم، ونشر حساب «قوى الأمن الداخلي» تغريدة على «تويتر» أوضح فيها أنه «يجري التعرض بشكل عنيف ومباشر لعناصر مكافحة الشغب على أحد مداخل مجلس النواب، لذلك نطلب من المتظاهرين السلميين الابتعاد عن مكان أعمال الشغب حفاظاً على سلامتهم»، بينما أعلن الصليب الأحمر اللبناني عبر «تويتر»، أن عناصره نقلوا ٣٠ إصابة في تظاهرة وسط بيروت إلى مستشفيات المنطقة، كما تم إسعاف ٤٥ إصابة في المكان، ونشر حساب «قوى الأمن الداخلي» على «تويتر» صوراً تظهر العديد من الإصابات في صفوف عناصر الأمن الداخلي، حالات بعضهم عولجت ميدانياً، وبعضهم نقلوا إلى المستشفيات.

الجيش اللبناني أصدر أوامره بالتدخل لإعادة الهدوء إلى وسط العاصمة، الذي وصلت قوات منه إلى المكان وسط عمليات كرّ وفرّ مع المتظاهرين.

بدوره طلب الرئيس اللبناني ميشيل عون، من وزيري الدفاع والداخلية والقيادات الأمنية، المحافظة على أمن المتظاهرين السلميين، ومنع أعمال الشغب في الوسط التجاري.

وتابع عون: تدهور الوضع الأمني في الوسط التجاري في بيروت، واتصل بوزير الدفاع الوطني الياس بو صعب ووزيرة الداخلية والبلديات ريا الحسن، وقائد الجيش العماد جوزف عون، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، وطلب اتخاذ الإجراءات السريعة للمحافظة على أمن المتظاهرين السلميين ومنع أعمال الشغب وتأمين سلامة الأملاك العامة والخاصة وفرض الأمن في الوسط التجاري.

يأتي هذا التصعيد في الشارع، بموازاة المشاورات الجارية لتذليل آخر العقد التي تحول دون ولادة الحكومة اللبنانية الجديدة، ونقلت قناة «الميادين»، عن مصادر وزارية تأكيدها أن «كل ما يشاع عن خلاف بين الرئيس ميشيل عون، والرئيس المكلف حسان دياب هو كلام يراد به باطل».

وقالت المصادر: إن «الحكومة المنتظرة ستضم ١٨ وزيراً موزعين مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وتضم حصة الرئيس دياب ٤ وزراء، في حين يسمي كل من حزب الله وحركة أمل وزيرين في الحكومة، وستكون كتلة التيار الوطني الحر الوزارية ٦ وزراء ومقعد واحد لتيار المردة».

ووفق المصادر فإن «التعقيدات التي تحول دون إبصار الحكومة النور، تكمن في مطالبة رئيس تيار المردة النائب السابق سليمان فرنجية بحقيبتين وزارتين، وكذلك تمنيات بعض المرجعيات السياسية بإسناد حقيبة وزارية للحزب السوري القومي الاجتماعي».

وكشفت مصادر لبنانية مطلعة، أنه تم حل عقدتين وهناك جهد جدي لحل عقدتين متبقيتين وإعلان الحكومة، موضحة أن «جهد الرئيس ميشيل عون ينصب على حل العقدتين سواء بإعادة توزيع الحقائب أم بتوسيع الحكومة».

نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، أكد حسب موقع «المنار»، أنه لا يمكن إيجاد أي حل قبلَ تشكيل الحكومة، محملاً مسؤوليّةَ الإدارةَ المالية السيئة لحاكم مصرف لبنانَ والمصارف، مشدداً في الوقتَ ذاته على أن الاعتراضَ والتظاهُر من حقِ الجميع، لكن لا يمكن القَبولُ باستمرارِ قطعِ الطرقات.

تجدد المواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية في وسط العاصمة اللبنانية (رويترز)

التمهيد الناري يدمّر مقرات الإرهابيين ومستودعات الذخيرة والأسلحة

الجيش يتأهب لتحرير غرب حلب

| حلب - خالد زنكلو

تزامناً مع تأكيد دمشق، استمرارها في ممارسة واجبها الدستوري والقانوني في مكافحة الإرهاب، وإنقاذ السوريين من ويلات وممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة وذلك في الرسالتين المتطابقتين اللتين أرسلتهما إلى الأمم المتحدة أمس، واصل الجيش العربي السوري ولليوم الثاني على التوالي تمهيداً كثيفاً بالوسائط النارية المناسبة باتجاه مقرات وتجمعات الإرهابيين في ريف حلب الغربي، ووضع وحداته البرية في حال من التأهب القصوى استعداداً لعملية مرتقبة، وفق ما تشير إليه المعطيات الميدانية.

وأكد مصدر ميداني في حلب لـ«الوطن»، أن ضربات الجيش المركّزة والمتعاقبة، وبموجب بنك أهداف يجري تحديثه بشكل آني، تحقق الهدف المرجو منها بتدمير أوكار الإرهابيين ومستودعات ذخيرتهم ومخابئ أسلحتهم ونقاط الدعم والإسناد ومراكز التحكم والسيطرة، وأرتال التنظيمات العسكرية في الخطوط الخلفية لجبهات الريف الغربي.

وأشار إلى أن غارات الطيران الحربي المشترك السوري الروسي، حققت إصابات مؤكدة في تجمعات ومعاقل إرهابيي «جبهة النصرة» و«الجبهة الوطنية للتحرير»، الممولة من تركيا، على امتداد مناطق الريف الغربي، إذ جرى تدمير مقر عمليات في فندق هرشو ومستودع ذخيرة في قرية الهوتة، وآخر في بلدة عينجارة وتجمع لإرهابيي الإيغور في منطقة الإيكاردا على طريق عام حلب- سراقب ومثله في ريف المهندسين الأول المحاذي للطريق من جهة الغرب، عدا تدمير سيارات دفع رباعية مزودة برشاشات و٣ دبابات و٥ ناقلات جند يوم أمس.

ولفت إلى أن سلاح صواريخ الجيش السوري ومدفعيته الثقيلة بعيدة المدى، دكّا تجمعات ومقرات الإرهابيين في محيط بلدات أورم الكبرى وعينجارة وكفرناها والمنصورة وخان العسل وكفر داعل، بالإضافة إلى خطوط دفاعهم القريبة من خطوط التماس في جمعية الصحفيين، ومنطقتي الراشدين والبحوث العلمية، وتلة شويحنة وصالات الليرمون الصناعية ومحور الرسول الأعظم غرب جمعية الزهراء، وتمكنت من قتل وجرح عشرات الإرهابيين.

إلى ذلك، كشف خبراء عسكريون لـ«الوطن»، عن أسباب وعوامل تعزز توجه الجيش العربي السوري نحو ريف حلب الغربي، نظراً لأهميته الاستراتيجية الكبرى سواء لموقعه الحيوي أو احتوائه على مقرات عسكرية مهمة للجيش السوري، وثروات زراعية وكنوز وأوابد أثرية غاية في الأهمية.

وأوضح الخبراء أن الريف الغربي لحلب، يشكل عمقاً استراتيجياً لحلب يصلها بإدلب وبالحدود التركية ويشكل صلة وصل مهمة بين ريف المحافظة الشمالي والريفين الجنوبي والجنوبي الغربي، وصولاً إلى أرياف إدلب الشرقية والجنوبية والجنوبية الشرقية، حيث تدور معارك بين الجيش السوري والإرهابيين، وبالتالي يقطع الجيش طرق إمداد الإرهابيين إلى إدلب بمد نفوذه إلى الريف الغربي، الذي يشكل أيضاً ممراً حيوياً بين المنطقتين، اللتين تحتلهما تركيا وتسميهما «درع الفرات» شمال شرق حلب و«غصن الزيتون» في ريف المحافظة الشمالي، إلى بقية مناطق هيمنة ميليشياتها وتنظيمات إرهابية في ريف إدلب الشمالي المتاخم لحدود تركيا الجنوبية.

وبين الخبراء أن وقوع الريف الغربي على طريق عام حلب- حماة، الذي يعد من أهم الطرق السريعة في البلاد ونص اتفاق «سوتشي» منتصف أيلول ٢٠١٨ على وضعه في الخدمة مع طريق عام حلب- اللاذقية قبل حلول عام ٢٠١٩، يمنحه بعداً حيوياً، ونوهوا بأن من شأن سيطرة الجيش على الريف الغربي، وقف تعديات الإرهابيين بالقذائف والصواريخ على الأحياء الآمنة لمدينة حلب، وتأمين مطار حلب الدولي والمدينة الصناعية في الشيخ نجار، وكذلك تأمين منطقتي الشقيف والليرمون الصناعيتين الواقعتين على خط تماس الجبهات.

اقتراح بنقل منشآت ومقرات حكومية من القابون إلى منطقة بديلة

عبد اللطيف: إنجاز مخططات القابون وعين الفيجة وبسيمة

| صالح حميدي

كشف وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف- رئيس لجنة القرار ٩٤٠ الخاصة بمناطق سوار دمشق أنه تم إنجاز وتسليم المخططات التنظيمية والدراسات الخاصة بمناطق اليرموك والقابون وعين الفيجة وبسيمة ودير مقرن نهاية الشهر الحالي ماعدا جوبر.

وخلال اجتماع أمس في مبنى الوزارة شدد عبد اللطيف على ضرورة تدعيم الأنفاق الواقعة تحت بعض المباني السكنية في مناطق القابون وجوبر وغيرهما لتجنب إزالة هذه الأبنية والحفاظ على سلامتها الإنشائية.

وأعلن محافظ دمشق عادل العلبي عن تقديم مقترح نقل شريط المباني والمنشآت والمقرّات التابعة لوزارات الدولة الواقعة بين القابون ومساكن برزة إلى منطقة بديلة خارج مدينة دمشق، وإقامة أبنية وأبراج سكنية حديثة استثمارية في هذه المنطقة.

وبيّن العلبي أن المحافظة اعتمدت البديل الثاني الخاص بتعديل المخططات والدراسات التنظيمية الخاصة بمنطقة اليرموك ضمن ثلاثة بدائل خاصة بالمخطط التنظيمي لليرموك لإعطاء الأولوية لعودة أكبر عدد من أهالي وقاطني مخيم اليرموك إلى منازلهم في أقرب وقت ممكن.

وسط مطالبات شعبية للنواب بممارسة دورهم حول تراجع الخدمات وارتفاع الأسعار

توقعات بجلسة صاخبة اليوم في مواجهة «الشعب» مع الحكومة

| محمد منار حميجو

في ظل ظروف معيشية صعبة وارتفاع جنوني لأسعار صرف الدولار أمام الليرة وتجاوزه ألف ليرة، تتجه الأنظار اليوم إلى مجلس الشعب الذي سوف يفتتح دورته الثانية عشرة العادية وقبل الأخيرة لهذا الدور التشريعي الثاني بحضور الفريق الحكومي برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس حسب ما نصّ عليه النظام الداخلي للمجلس، والتي ستكون فرصة لتوجيه الأسئلة للحكومة حول ما أنجزته خلال الفترة الماضية.

وتأتي الجلسة التي ستبدأ عند الثانية عشرة ظهراً ومن المتوقع أن تستمر إلى ساعات المساء وسط مطالبات شعبية عبرت عنها المئات على صفحات التواصل الاجتماعي تطالب أعضاء مجلس الشعب بممارسة دورهم وسؤال الحكومة حول تدني وتراجع الخدمات وارتفاع الأسعار.

وتوقعت مصادر برلمانية أن تكون جلسة اليوم حامية وصاخبة وخصوصاً بعد تدني المستوى المعيشي بشكل ملحوظ والارتفاع غير المضبوط للأسعار في السوق والصمت الحكومي غير المفهوم حول ارتفاع أسعار صرف الدولار أمام الليرة، مؤكدة أن هناك عدم رضا من الكثير من أعضاء المجلس حول الوضع المعيشي الذي سوف يستحوذ على أكثر فترات الجلسة.

المصادر بينت أن أعضاء مجلس الشعب يدركون الحصار الاقتصادي المفروض على سورية وأن الحرب لا تزال مستمرة وصعوبة تأمين المواد والمشتقات للمواطنين إلا أن هذا لا يعني أن يكون هناك تقصير حكومي بإيجاد حلول إبداعية باعتبار أن سورية غنية بالكثير من المنتجات الزراعية التي يمكن استغلالها في السوق المحلية.

جهود لتوحيد المعايير والمقاييس بين البلدين لتعزيز التبادل التجاري

مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بين سورية وإيران

| الوطن

كشفت مصادر حكومية أن مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بين سورية وإيران ستبدأ قريباً، موضحة أنه تم بحث إمكانية توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين لتوحيد المعايير والمقاييس لتسهيل دخول المنتجات والسلع بين البلدين بما يعزز زيادة التبادل التجاري ويسهم في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشارت المصادر إلى أن تعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين يستوجب توسيع نطاق التعاون في العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات بما يسهم في انسياب البضائع للسوقين السورية والإيرانية وخصوصاً أن تسهيل تصدير واستيراد السلع والبضائع الإيرانية وبالعكس من شأنه أن يقوم بدور محوري في إعادة الإعمار في سورية، ويعد حافزاً لدفع خطوات التعاون الاقتصادي الثنائية.

المصادر لفتت إلى أن الحكومة السورية أعطت الأولوية في برنامج عملها للتعاون الاقتصادي والشراكة الإيرانية الفاعلة في المرحلة القادمة وفي جميع قطاعات الإنتاج لتكون إيران شريكاً أساسياً في عملية إعادة الإعمار.